6:تعريف التهرب الضريبي وأسبابه

أ - **تعريف التهرب الضريبي :**التهرب الضريبي هو مفهوم يشير إلى السلوك الذي يقوم به الأفراد أو الشركات بهدف تجنب أو التخفيف من دفع الضرائب المستحقة. يتمثل التهرب الضريبي في استخدام وسائل غير قانونية أو غير أخلاقية لتقليل المبالغ المستحقة للسلطات الضريبية.

وفي تعريف آخر : التهرب الضريبي هو مصطلح يشير إلى المخالفات القانونية التي تتمثل في عدم الامتثال للتشريعات الضريبية أو استغلال الثغرات الموجودة فيها بهدف تجنب أو تقليل الالتزام بالضرائب ،و يمكن أن يتضمن التهرب الضريبي ممارسات محاسبية غير صحيحة أو استغلال الفجوات في النظام الضريبي لتجنب دفع المبالغ الكاملة أو جزء من الضرائب المستحقة للخزينة العامة، وبصفة عامة يعرف التهرب الضريبي بأنه التخلص من دفع الضريبة بصفة **كلية** أو **جزئية**.

ب-أسباب التهرب الضريبي: هناك أسباب عديدة للتهرب الضريبي منها :

- افتقار النظام الضريبي لقواعد الفعالية، مثل العدالة وعدم الوضوح .

سوء إدارة الأموال العامة مما يفقد الثقة بهذه الإدارة ويشجع المكلفين على التهرب الضريبي.

- وجود موظفي جباية يتمتعون بالنزاهة والكفاءة مما يولد شعور بالاستفزاز وعدم الرضا لدى المكلفين

- ثقل العبء الضريبي على المكلفين مما يشجعهم على التهرب من دفعها وضعف الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع وعدم الشعور بالمسؤولية والتضامن الاجتماعي وضعف الوازع الديني

- عدم التشدد في تطبيق العقوبات بحق المتهربين ضريبيا مما يزيد من تفاقم هذه الظاهرة.

- النقص في التشريع الضريبي وعدم إحكام صياغته واحتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفون ويتخلصون من دفع الضريبة، سبب هام من أسباب التهرب الضريبي

7- أشكال التهرب الضريبي وآثاره الاقتصادية

أ - أنواع التهرب الضريبي : ينقسم التهرب الضريبي إلى نوعين : **مشروع و غير مشروع.**

-التهرب الضريبي الغير مشروع: التهرب الضريبي الغير مشروع يشمل مجموعة من الأنشطة التي تنتهك قوانين الضرائب، ويشمل جميع الوسائل غير القانونية للتلاعب المالي، مثل استراد السلع بطرق غير شرعية و التقليل من قيمتها أو تقديرها بأقل من القيمة الفعلية، أو الإعلان بشكل متعمد عن قيمة أقل من القيمة الفعلية للسلع لغرض التهرب الضريبي.

-التهرب المشروع : هذا النوع من التهرب الضريبي لا يشمل انتهاكات القوانين الضريبية، بل يتضمن تقنيات قانونية لتقليل الالتزام الضريبي. على سبيل المثال، يمكن تحقيق ذلك من خلال تقليل استهلاك السلع التي تخضع للضرائب أو من خلال تحويل الأنشطة المشمولة بضريبة مرتفعة إلى نشاط آخر يخضع للإعفاء الضريبي أو يتمتع بضريبة أقل، ويحدث التهرب المشروع كذلك عند الاستفادة من الثغرات الموجودة في القانون الضريبي.

ب-الأثار الاقتصادية للتهرب الضريبي : تتمثل الأثار الاقتصادية للتهرب الضريبي في ما يلي :

- ارتفاع معدلات الضرائب وأسعارها : تعاني الدولة من تدهور إيراداتها الضريبية بسبب ظاهرة التهرب الضريبي، مما يجبرها على زيادة معدلات الضرائب وتوسيع نطاقها لتعويض هذا النقص، وبمعزل عن المكلفين الذين يلتزمون بواجباتهم الضريبية، يكون التأثير أكبر على هؤلاء الأفراد، مما يؤدي إلى انحراف الضغط الضريبي وتحميلهم عبئا أكبر، وفي ظل هذا السياق يتسبب التهرب الضريبي في انحراف العدالة الضريبية والاجتماعية، حيث يفقد النظام الضريبي توازنه ويفتقر إلى التكافؤ في تحميل الأعباء الضريبية، مما يؤثر سلبًا على العدالة الاجتماعية.

- إعاقة المنافسة الاقتصادية : تهديد المنافسة الاقتصادية يظهر بوضوح عندما تتجنب المؤسسات دفع الضرائب، حيث تحقق هذه الشركات أرباحًا أكبر وتحظى

بوضع مالي أفضل من منافستها الملتزمة بسداد الضرائب. عادةً، تكون المؤسسات ذات الإنتاجية المنخفضة هي الأكثر استعدادًا لتجنب الالتزام الضريبي، دون أن تسعى لتحسين إنتاجيتها أو تحقيق التقدم الاقتصادي. ينجم عن هذا التهرب الضريبي تسويق المنتجات بأسعار منخفضة، مما يعطي تنافسية غير عادلة في السوق على حساب المؤسسات التي تعمل جاهدة على تحسين وضعها المالي والاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.

-إعاقة التقدم الاقتصادي : إن الأثر المتمثل في أعاقة المنافسة والذي يترتب عليها التهرب الضريبي بدوره إلى تأخير التطور الاقتصادي وإعاقة التقدم الاقتصادي.

- التوجيه الوهمي للنشاط الاقتصادي: التوجيه الوهمي للنشاط الاقتصادي يعبر عن استخدام الأفراد في القطاع الاقتصادي لاختيار أنشطة مالية في القطاعات الأكثر عرضة للتهرب الضريبي، دون مراعاة للاستثمار في المجالات التي تعزز التنمية وتضيف قيمة إلى الاقتصاد الوطني وبذلك، يتجنبون الالتفات إلى الأنشطة التي تساهم في تقوية الثروة الوطنية و نتيجة لهذا التوجيه، يمكن أن يكون التهرب الضريبي عاملاً مساهماً في حدوث الركود الاقتصادي والتخلف، حيث ينتج عنه تقليل الإيرادات الضريبية التي يمكن استخدامها لتمويل مشروعات التنمية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- ظهور أزمة تهريب رؤوس الأموال: يتجلى التهرب الضريبي غالباً في إخفاء المكلف للأرقام الحقيقية لأعماله أو أرباحه و يتم ذلك عن طريق تجميع الأموال بشكل غير قانوني، سواء عبر التكتم على الأرباح، أو استخدام نقداً نقديًا أو حتى تحويل الأموال إلى معادن كالذهب، بالإضافة إلى ذلك يقوم بعض المكلفين بفتح حسابات بنكية خارج حدود الوطن لتهريب رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى تقليل إيرادات الدولة وتضييق مجالات النمو الاقتصادي ولا يقتصر التأثير على الاقتصاد فقط، بل يمتد إلى إضعاف الموارد الاقتصادية العامة وتقليل إمكانيات الدولة في مجال الإنفاق العام، مما يعرقل الاستثمار ويضعف الاقتصاد الوطني.

8 - وسائل مكافحة التهرب الضريبي: يؤدي التهرب الضريبي إلى نتائج وخيمة سواء على الاقتصاد الوطني أو على الأفراد، ولذلك فإن الدولة تسعى إلى مكافحته بعدة وسائل أهمها:

-التنصيص على الجزاءات القانونية على الممول الذي يضمن إقراره الضريبي بيانات تخالف الحقيقة، أو يقدم مستندات مزورة.
- يخول المشرع موظفي الضرائب الحق في الاطلاع على دفاتر المكلفين وذلك حتى لا يستطيع المكلف إخفاء الوعاء الضريبي.